الاستثمارات العربية البينية

الواقع وسبل تسهيله

د. سالم احمد عبد الله

كلية الاقتصاد/جامعة الزيتونة

إن التطورات الاقتصادية المعاصرة علي الساحة الدولية وفي مقدمتها الثورة التكنولوجية المتسارعة آدت إلي سرعة تبديل أنماط العمل والأستفادة من الثروات الممتدة في أكثر من دولة ومكان وحجوم أقتصادية عملاقة لمشروعات تصل رؤوس أموال البعض منها ما يتجاوز دخول قومية لدول معينة، هذا علاوة علي التكتلات الاقتصادية الدولية التي تفرض وجودها في ساحة الصراع والتنافس الاستثماري علي الساحة الدولية.

هذه التطورات في مجملها تطرح موضوع الاستثمارات العربية في اطار قومي (بيني) تماشياً معها وفي مواجهة للتحديات التي تفرضها وكوسيلة لنقل الاقتصاد العربي من حالة التجزئة والتبعية إلي حالة التكامل والتطور والتقدم وكذلك الاستقلال والقوة.

وتتناول هذه الورقة الاستثمارات العربية في عشرون دولة عربية هي: (الأردن،الأمارات،البحرين،تونس،الجزائر،جيبوتي،السعودية،السودان[1]،سوريا، الصومال،العراق،عمان،قطر،الكويت،لبنان،ليبيا،مصر،المغرب،موريتانيا،اليمن العربية،اليمن الديمقراطية[2].وبذلك تستبعد الدراسة كل من دولتي فلسطين والقمر المتحدة، ويرجع استبعادهما إلى ندرة المعلومات المتاحة عنهما بصورة عامة.

---

[1] من المهم هنا الإشارة هنا إلى إنقسام السودان في يوليو 2011، الى دولتين احداها دولة السودان والآخرى دولة جنوب السودان. كان هذا الانفصال وفق نتائج الاستفتاء الذي اجري لسكان جنوب السودان بتاريخَ 9 يناير 2011.

[2] تجدر الاشارة الى انه قد تم تحقيق الوحدة بين اليمنين (العربية والديمقرطية) في 22 مايو 1990، واصبحتا دولة واحدة يشار اليها في هذه الورقة باليمن.

وتغطي هذه الورقة فترة زمنية قوامها 31 عاماً (أول يناير 1980–نهاية ديسمبر 2010) وتجدر الإشارة هنا الى أن اختيار هذه الفترة لم تحدده اعتبارات تحكمية مسبقة بقدر ما اقتضته عوامل موضوعية علمية وعملية منها حداثة هذه الفترة وتوفر الحد الأدنى المناسب من البيانات والمعلومات.

وستتناول هذه الورقة الموضوع علي النحو التالي:

أولاً: مفهوم الاستثمارات العربية البينية وأهميتها.

ثانياً: العوامل المؤثرة في انسياب الاستثمارات العربية بينياً.

ثالثاً: واقع انسياب الاستثمارات العربية بينياً.

رابعاً: سبل تسهيل إنسياب الاستثمارات العربية بينياً.

أولاً : مفهوم الاستثمارات العربية البينية وأهميتها.

يمكن تعريف الاستثمار العربية البينية بأنها تدفقات رأسمالية يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيين أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة، توظف في مشاريع استثمارية سواء كانت خاصة أو عامة أو مختلطة تدار علي أسس تجارية[3].

ليس هناك من يراوده ادني ريب في أن الاستثمار ليس مطلوب لذاته وإنما مطلوب لكونه وسيلة للتنمية الاقتصادية ، فانه ومن المسلم به أن حركة النمو الاقتصادي في أي مجتمع وكذلك حركة التنمية في أي مجتمع متخلف يرتبطان إلي حداً بعيداً نمطاً ووتيرتاً بحركة الاستثمار فيه كماً ونوعاً لذلك فان الاهتمام بحركة الاستثمارات العربية هو في واقع الحال من باب الاهتمام بالنمو والتنمية العربية.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 1995 ص199.

وترجع أهمية الاستثمارات العربية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية وتخفيف أعبائها (عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات) من خلال ما يضيفه من موارد حقيقة تساهم في التنمية الاقتصادية، ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابها إضافة إلي حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام في الاقتصادات المضيفة لها فانها تتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد فقد يترتب عنها تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد تؤدي إلي رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلاً.

وتجدر الإشارة هنا إلي أن انسياب الاستثمارات العربية بينياً يتميز عن غيرها من مصادر التمويل الخارجي (مثل المساعدات الرسمية ، القروض ، الهبات ...الخ) في العديد من النقاط أهمها الآتي:-

- إنعدام الأشتراطية التي تلازم المساعدات الرسمية والتي قد تكون غير ملائمة ونمط التنمية الاقتصادية المستهدف.
- انها عادةً تقترن بإنتقال التكنولوجية سواء في دائرة الإنتاج أو الإدارة.
- انها غير منشئة للمديونية، حيث لا يتولد عنها التزامات تعاقدية بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة، فالتزام بتحويل الإرباح إلي الخارج يتمتع من الناحية التمويلية بقدر من المرونة إذ تتغير الإرباح المحولة أرتفاعاً وأنخفاضاً تبعاً للرواج والكساد فهي لا تلقي عبئاً ثقيلاً علي موازين المدفوعات مثل الديون وخدماتها.

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلي بعض مزايا الاستثمارات العربية وإنسيابها بينياً، فهناك مخاطر تصاحبها عادة وتتمثل هذه المخاطر في النقاط التالية:

- عدم استخدام الإرباح المتولدة عن مشروعاتها في رفع معدل التراكم الراسمالي المحلي في القطاعات الأخرى.

- الأعباء التي تفرضها إعادة تحويل الإرباح علي ميزان العمليات الخارجية.

- إن انخفاض كفاءة استخدام الاستثمارات العربية البينية المنسابة عموماً أو إنعدامها سوف يؤدي إلي تحميل الموارد المحلية للدولة المضيفة في المستقبل بعبء السداد (تحويل الإرباح وراس المال المستثمر) دون أن تساهم هذه الموارد في زيادة المقدرة الإنتاجية وبالتالي حجم الموارد الحقيقية المتاحة، وسوف يترتب علي ذلك تزايد تلك النسبة من الموارد المحلية لخدمة هذه الالتزامات دونما زيادة في حجم الموارد المتاحة مما يترتب عنه زيادة في الاعتماد علي الموارد الخارجية وما ينجم عنه من أعباء تراكمية علي الاقتصادات المضيفة بصورة خاصة والاقتصاد العربي بصورة عامة، وهذا يقودنا إلي القول بان دور الاستثمارات العربية البينية الإيجابي يعتمد بدرجة ما علي إنتاجية وكفاءة مشروعاتها الأمر الذي يعتمد بدوره علي مدي توفر وتفاعل عوامل الإنتاج المحلية الأخرى معه [4].

ثانياً: العوامل المؤثرة في انسياب الاستثمار العربي الخاص بينياً.

هناك وبصورة عامة عاملان أساسيان يحكمان اتخاذ قرار الاستثمار في دولة أخرى غير دولة المستثمر ومن قطاع لآخر وهما علي النحو التالي:

1- **مدي توفر فرص جيدة للاستثمار** .حيث يتوقع المستثمر من هذه الفرص أن تحقق عائداً مجزياً يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخري أو قطاعات أخر

[4] لمزيد من المعلومات انظر: عبد الوهاب الثمار، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها – أداؤها المأمول في تطوير التنمية العربية، مطبعة كاظمة للنشر، الكويت (الطبعة الأولي) 1985 ص72.

ويتطلب ذلك ثبوت جدوى المشروع "الفرصة الاستثمارية " من كل جوانبه الفنية، المالية، الإدارية والتسويقية[5].

2- مدي توفر المناخ الاستثماري الملائم .

"يقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التشريعية، القانونية والإجرائية وغيرها التي يمكن أن تؤثر علي فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما"[6].

وتعد الظروف والأوضاع السالفة الذكر في الواقع عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة للاستثمار.

وتأتي في مقدمة أجزاء العناصر المكونة للمناخ الاستثماري حجم السوق ودرجة تطوره واللذان يعتمدان علي الدخل ومعدلات نموه، مدي تطور البنية الأساسية وكفاءة أدائها، مدي الاستقرار السياسي بالبلد، الفلسفة التي تحكم التوجهات الاقتصادية، كفاءة إدارة الاقتصاد المحلي، طبيعة السياسات التي تحكم الاستثمار الوطني والأجنبي، السياسات المتعلقة بالنقد الأجنبي والائتمان ومدي استقرارها، مدي تطور الأسواق المالية، استقرار العلاقات العمالية، طبيعة القوانين والتشريعات المعمول بها، كفاءة ومرونة الأجهزة القائمة علي تنظيم ومراقبة الاستثمار الوافد. إن الأهمية النسبية لمختلف العناصر السابقة ذكرها تختلف بطبيعة الحال من مستثمر لآخر تبعاً لاختلاف أهدافهم الاستثمارية وميولهم ورغباتهم وتجاربهم السابقة والقطاعات الاقتصادية التي يفضلون الاستثمار فيها، إلا أن

---

[5] سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي وآخرون، ابوظبي 1989 ص184.

[6] سعيد النجار، مصدر سابق، ص184.

مدي النجاح أو الفشل الذي يلاقي الاستثمارات الوافدة يعد عادةً أهم مؤثر لفاعلية أو عدم فاعلية مناخ الاستثمار السائد، كما انه يعد اكبر عنصر جاذب أو طارد للاستثمارات الجديدة، إذ أن المستثمرين تتكون لديهم انطباعات وقناعات مستمدة أساساً من تجاربهم ومن تجارب الآخرين.

إذا كان المفهوم السابق لمناخ الاستثمار علي المستوى المحلي فان تعبير مناخ الاستثمار علي المستوي القومي ينصرف بالضرورة إلي مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في الدول العربية بمجملها والتي تؤثر في اتجاهات راس المال وتوطنه وهو أمر ينبغي النظر إليه في إطار دولي.

إن موقع المنطقة العربية وتوسطها بين عدد من القارات واحتوائها علي مخزون هائل من المواد الأستخراجية جعلها منطقة تتعرض للتكالب من قوي الهيمنة والاحتكارات الدولية التي تجد في كثير من الأحيان في المتناقضات منافذ للتدخل لإضعافها من اجل استغلال ثرواتها، وبعبارة أخرى فان المنطقة العربية عموماً يعتريها قدر من عدم الاستقرار السياسي، فهناك المشاكل الحدودية والحروب الأهلية وكذلك الصراع العربي الصهيوني وما افرزه من حروب وأنفاق عسكري أهدر موارد كان من الممكن استغلالها في عملية التنمية وكان السبب الأبرز في جعل رقعة من المنطقة العربية طاردة للاستثمار ، هذا بالإضافة إلي العلاقات المضطربة مع دول الجوار غير العربية في الشمال والجنوب إذ لا تخلو هذه العلاقات من التوتر : نزاعات علي الأرض والمياه وتدخل في الشؤون الداخلية.

وتعد المخاطر غير التجارية التي تنتج عن الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة للاستثمار وتتصل بالأوضاع السياسية والأمنية من الأوضاع السلبية للمناخ الاستثماري حيث تخرج هذه الأوضاع في طبيعتها عن إرادة المستثمر الذي لا يمكنه في الظروف العادية التأثير عليها أو تجنب أثارها وانعكاساتها علي مشروعه الاستثماري.

وتجدر الإشارة هنا إلي أن معظم الدول العربية قد سنت قوانين وتشريعات لتنظيم وتشجيع الاستثمار وتنص غالبية هذه التشريعات علي ضمانات لراس المال الوافد ضد التأميم، المصادرة، الاستيلاء، الحجز ألا إذا تقرر ذلك لأسباب تتعلق بالصالح العام وان يكون ذلك بموجب قانون أو بناء علي حكم قضائي، كما تنص علي وجوب أن يكون هناك تعويضاً عادلاً ومناسباً.

علاوة على وجود نظام عربي متعدد الأطراف يقوم بضمان الاستثمارات العربية البينية ضد المخاطر غير التجارية التي تتعرض لها تلك الاستثمارات، حيث برزت جهود الدول العربية في هذا المجال بانشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهي مؤسسة عربية اقليمية مستقلة تضم حالياً في عضويتها جميع الدول العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت اعمالها في منتصف عام 1975، وتهدف هذه المؤسسة الى تشجيع تدفق الاستثمار فيما بين الدول العربية وذلك عن طريق: [7]

- تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية.
- ممارسة اوجه النشاط المكملة لغرضها الاساسي وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار واوضاعها في الدول العربية [8].

إن تهيئة مناخ عربي مواتي للاستثمار في مجمل اوضاعه وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية يعد العامل المؤثر والفعال لتسهيل انسياب الاستثمارات

[7] المادة الثانية من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالدول العربية ، ولقد عدلت اتفاقية المؤسسة في وقت لاحق لتشمل المخاطر التجارية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد فيما بين الدول الأعضاء (قرار مجلس مجلة المؤسسة رقم (9) لسنة 1987).

[8] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت 1989 ص12.

العربية بينياً، فنقول اذا ما توافد لدولة أو القطاع "A" استثماراً عربياً خاصاً يزيد مقداره عن مقدار ذلك الوافد إلي الدولة أو القطاع "B" أن الدولة أو القطاع "A" تتميز بمناخ استثماري جاذب للاستثمار نسبياً مقارنة بالمناخ الأستثماري للدولة أو القطاع "B ".

ثالثاً : واقع إنسياب الأستثمارات العربية البينية.

لقد أهتمت الدول العربية من خلال جهودها في إطار الدول العربية منذ بداية الخمسينات لتشجيع أنتقال رؤوس الأموال فيما بينها حيث عقدت لذلك اتفاقيات جماعية ووضعت أطراً تنظيمية، ألا انه في عقد الستينات أصبح التأكيد في العديد من الدول العربية إلي التأميم كوسيلة لإحداث التحول الاجتماعي وتحسين الأداء الاقتصادي ولقد رافقه تركيز للحياة الاقتصادية في الدولة وأجهزتها المختلفة ومكنت تلك الفترة من التوسع في استثمار القطاع العام والقضاء على/ أو تهميش القطاع الخاص والمبادرة الفردية في الحياة الاقتصادية .

يمكن القول بإن الأنسياب الفعلي للاستثمارات العربية البينية بدأ في عقد السبعينات وأقترن بتزايد الفوائض النفطية للدول العربية النفطية ولقد واكب ذلك اهتماماً جدياً ومتزايداً من كل دول العجز المالي العربية وبدرجات متفاوتة لتهيئة مناخ مواتي للاستثمار من خلال تحسين واستكمال أطره القانونية والهيكلية والمؤسسية والإجرائية لجذب الاستثمارات العربية البينية نحو فرص مجدية، كما أولت الدول العربية النفطية أيضا أهمية بالغة لمثل هذه الإجراءات في فترة لاحقة خاصة اثر الانخفاض الذي طرا علي أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية والاتجاه العالمي نحو اقتصاديات السوق.

وفي هذا الإطار تسعي الدول العربية حالياً وعلي اختلاف درجات انفتاح اقتصاداتها إلي أتباع أنجع الوسائل واتخاذ أكثر التدابير المناسبة لجذب الاستثمار عموماً بما فيه العربي الخاص بدءاً بتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي

ومروراً ببرامج الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص وانتهاءاً بالتشريعات الناظمة للاستثمار والحوافز والمعاملة التفضيلية الممنوحة له وما من شانه خلق مناخ مواتي للاستثمار.

واذا ما نظرنا إلي الجدول (1) والمتعلق بالتوزيع الجغرافي لحجم الاستثمارات العربية البينية خلال العقدين الماضيين يتضح أن النصيب الأكبر من الاستثمارات العربية البينية خلال فترة الدراسة (80-2010) أتجه نحو السعودية حيث استأثرت بما نسبته 38.1 في المائة من أجمالي الأستثمارات العربية البينية، تليها في المرتبة الثانية مصر بما نسبته 13.5 في المائة تقريباً، ثم السودان بما نسبته 12.87 في المائة تقريباً.

كما يتضح ان بقية الدول العربية لم يتجاوز نصيب كل منها عن 5.0 في المائة فيما عدا الدول (لبنان والامارات) اللآتي استأثرت بما نسبته 8.09، 6.28 في المائة على التوالي.

من اعلاه يتضح ان اكثر من نصف حجم الاستثمارات العربية البينية اتجه نحو دولتين محوريتين هما السعودية ومصر. ويرجع استقطاب المملكة العربية السعودية للنصيب الأكبر من حجم الاستثمارات العربية البينية خلال فترة الدراسة (80-2010) الى التحسن في المناخ الاستثماري لها. وفي محاولة لرصد أهم مظاهر تحسن المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية سجلنا النقاط التالية:

اولاً: يتصدر السوق السعودية عربياً من حيث الحجم حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي للسعودية في عام 2010 حوالى 455922 مليون دولار، هو ما يعادل 22.7% من اجمالي الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة[9].

[9] صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ابوظبي، 2013 ص 324.

ثانياً: الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذان تحظى بهما السعودية نسبياً، ومكانتها الثقافية الراسخة بوصفها تحتضن الكعبة قبلة المسلمين والمكان الذي تهوى اليه قلوب الناس اينما كانوا.

ثالثاً: المزايا والحوافز التي يمنحها قانون الاستثمار الأجنبي الصادر عام 2000م، ومن اهمها: السماح للمستثمر الأجنبي بما فيهم العرب غير السعوديين الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة، تملك الاراضي والعقارات اللازمة لمزاولة النشاط أو سكن العاملين، وكذا أن يكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها. ويتمتع المستثمر الأجنبي بجميع الحوافز والضمانات التي يتمتع بها المستثمر السعودي، ويدخل ضمن ذلك حرية انتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم، وترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة واحتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها. كذلك رفعت السعودية على المستثمرين الأجانب القيود على تحويل الارباح[10].

وبالنسبة لمصر فان تحسن مناخها الاستثماري خاصة في فترة التسعينات وبعد انقضاء المقاطعة العربية لها عقب توقيع الحكومة المصرية معاهدة كامب ديفيد عام 1979 وبعودتها الى الساحة العربية في اجتماع قمة الدار البيضاء عام 1989 تدفقت نحوها الاستثمارات العربية.

وفي محاولة لرصد أهم مظاهر تحسن المناخ الاستثماري في مصر نجمل النقاط التالية:

10) حوافز الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، 2013. تاريخ الإطلاع (20 فبراير 2013) من. www.sagia.gov.sa

أولاً: موقع مصر الجغرافي المتميز متوسطة للوطن العربي فهي حلقة وصل بين شرق الوطن العربي وغربه كما انها ممراً ومعبراً دولياً هاماً. هذا بالاضافة الى الأستقرارالسياسي النسبي الذي تحظى به مصر خلال فترة الدراسة.

جدول (1)

التوزيع الحغرافي للاستثمارات العربية البينية

خلال الفترة (80-2010)

الدولة المضيفة	حجم الاستثمار العربي الوافد	نصيب كل الدولة من الاجمالي
	(مليون دولار)	%
الاردن	3934	2.1328
الامارات	11587.7	6.2823
البحرين	1200.4	0.6508
تونس	4873.2	2.6420
الجزائر	8564	4.6430
جيبوتي	158.3	0.0858
السعودية	70280.4	38.1027
السودان	23734.2	12.8676
سوريا	5048.3	2.7370
الصومال	4.5	0.0024
العراق	122.3	0.0663

عمان	3431.2	1.8612
قطر	275.9	0.1496
الكويت	66.3	0.0359
لبنان	14923	8.0906
ليبيا	1336.9	0.7248
مصر	24887.1	13.4925
المغرب	6745	3.6275
موريتانيا	36.1	0.0196
اليمن	3293.2	1.7854
الدول العربية	184449.7	% 100.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار بالدول العربية، الكويت، اعوام مختلفة.

ثانياً: إنها تتميز بسوق داخلية في توسع نتيجة زيادة عدد السكان، حيث بلغ عدد السكان في مصر 83 مليون و و452 ألف نسمة في يناير 2013 في حين كان 42 مليون نسمة عام 1980. هذا بالإضافة إلى تحسن المقدرة الشرائية للإفراد حيث بلغ متوسط دخل الفرد في مصر 523 دولار عام 1980 في حين بلغ 2775 دولار عام 2010[11]. فضلاً عن ما يتوافد الى مصر من السياح اذ وصل عدد السياح عام 2010 وحدها حوالي 14 مليون سائح[(12)].

[11] صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص25.

[12]) احصائيات السياحة، المنظمة العالمية للسياحة. تاريخ الإطلاع (20 فبراير 2013) من. http://mkt.unwto.org/sites/all/files/docpdf/unwtohighlights11enlr.pdf

ثالثاً: توفر الإيدي العاملة المدربة الرخيصة نسبياً هذا بالإضافة إلى توفر الكفاءات والخبرات في العديد من المجالات، فضلاً عن سهولة التعامل مع المواطنين الافراد نسبياً.

رابعاً: الحوافز الضريبية التي منحها القانون 8 لسنة 1997 وتعديلاته بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي عند مقارنته بالقانون 230 لسنة 1989 والقانون 34 لسنة 1974 المعدل بالقانون 32 لسنة1977 وكذلك عند مقارنته بقوانين الاستثمار بالعديد من الدول العربية الأخرى [13].

أما بالنسبة لتدني نصيب الدول العربية الباقية (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، سوريا، الصومال، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا، المغرب، موريتانيا، اليمن) من حجم الاستمار العربي البيني الخاص فيمكن ارجاعه إلي ضعف وعدم استقرار مناخها الاستثماري. وفي محاولة لرصد مظاهر ضعف وعدم استقرار المناخ الاستثماري بالعديد من الدول العربية والذي يمكن ارجاعه إلي مجموعة من الأسباب العوامل التي يمكن تسميتها بمعوقات الاستثمار بالدول العربية ونورد اهمها في الآتي: [14]

1 - نقص وتخلف الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات، الطاقة ، المياه ، ... الخ، إذ تعاني معظم الدول العربية كغيرها من الدول النامية من ضعف خطوط الاتصالات ووسائل نقل المنتجات، هذا فضلاً عن

---

[13] لمزيد من المعلومات انظر: عبد المطلب عبد الحميد، مدي فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ديسمبر 1998 ص21.

[14] اعتمد في كتابة هذا الجزء علي المصادر التالية:

- نتائج استقصاء المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار الواردة في تقارير الاستثمار في الدول العربية لأعوام مختلفة.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالبلاد العربية، سلسة دراسات اقتصادية، الكويت 1997.

النقص النسبي في التجهيزات الأساسية لمرافق المياه والكهرباء في العديد من المناطق بالدول العربية وكذلك انخفاض مستوي هذه المرافق وخدماتها بوجه عام.

2 – التعقيدات القانونية والتشريعية وعدم وضوح وشمول تشريعات الاستثمار العربية للمسائل كافة التي تعالج وتنظم العملية الأستثمارية هذا فضلاً عن عدم أستقرارها وثباتها مما يؤثر سلباً علي مصالح المستثمر العربي واستقرار أوضاعه في الوطن العربي، كذلك ما تفرضه بعض القوانين من قيود علي الملكية حيث تشترط حد ادني للمشاركة الوطنية بنسبة 51 في المائة للعديد من المشروعات الاستثمارية ناهيك عن القيود التي تفرض فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات وتأثير هذا علي مدي الإقبال علي الاستثمار في تلك الدول.

3 – الافتقار لأسواق مالية متطورة في معظم الدول العربية أو إنعدامها في بعضها الآخر هذا فضلاً عن انعدام الربط فيما بين الأسواق المالية العربية القائمة.

4 – عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في عدد غير قليل من الدول العربية، فهناك المشاكل الحدودية والحروب الأهلية هنا وهناك و الصراع العربي الصهيوني الذي كان سبباً في جعل مناطق من دول الطوق تعاني من انعدام الاستقرار وتأثيرات ذلك السلبية علي الاستثمار في تلك المناطق، هذا بالإضافة إلي العلاقات العربية المضطربة مع دول الجوار العربية وغير العربية في الشمال والجنوب إذ لا تخلو هذه العلاقات من التوتر فهناك نزاعات علي الأرض وعلي المياه وتدخل في الشؤون الداخلية، ناهيك عن حرب الخليج الأولي والثانية واثارهما السلبية كذلك ما عانته العراق من آثار الاحتلال الغربي، ومخاطر إنقسام السودان...الخ.

5 – التعقيدات الإدارية حيث تعاني معظم الدول العربية من تعدد الأجهزة المشرفة علي العملية الاستثمارية وبيروقراطية مفرطة، هذا فضلاً عن نقص الخبرات الفنية

والإدارية المحلية اللازمة وقد يتوافق ويتزامن عدم توفر الكوادر المحلية مع صعوبة استخدام العمالة الأجنبية ومدي تأثير ذلك علي أداء المشاريع الاستثمارية العربية.

6 – المعوقات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وتشمل هذه المعوقات عدم وضوح التوجيهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار في العديد من الدول العربية واحتكار القطاع العام للعديد من الأنشطة الاقتصادية ناهيك عن عدم توفر البيانات الكافية عن فرص الاستثمار في بعض الدول العربية وتصل في بعضها إلي عدم توفر البيانات والمعلومات الأساسية عن الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية والتي من خلالها يتم دراسة جدوى المقترحات الاستثمارية.

وتجدر الإشارة إلي القيود التي تفرض عند تحويل الإرباح وارتفاع الضرائب والرسوم وازدواجيتها في بعض الأحوال ،وفرض أسعار غير مجزية علي المنتجات المشاريع ولا تتناسب وكلفة الإنتاج ناهيك عن ضعف المنافسة الحرة في ظل سياسات الدعم والإعانات المقررة التي تنتهجها معظم الدول العربية، هذا بالإضافة إلي عجز إمكانيات التمويل المتاحة عن مقابلة الاحتياجات التمويلية للعديد من المشروعات الاستثمارية.

7 – محدودية السوق المحلية بسبب قلة السكان أو انخفاض مستوي الدخل الفردي أو كليهما معاً مما يؤدي إلي صغر حجم الطاقة الاستيعابية ويحد بالتالي من توسع الاستثمارات المنفذة.

رابعاً : سبل تسهيل انسياب الاستثمارات العربية البينية

في الوقت الذي تشهد فيه العديد من الدول العربية ثورات تؤسس لنظم سياسية، اقتصادية واجتماعية اكثر حرية وديمقراطية نتوقع ان ترتفع درجة التكامل بين الاقتصادات العربية وان يزداد الترابط بين شعوب المنطقة. وفي هذا الاطار نتوقع ان تزداد وتيرة الاستثمارات العربية بينياً بما يحقق درجة التكامل والترابط المنشودة. ولكن تفعيل

الاستثمارات البينية للتنمية العربية ليس بالأمر الهين الذي يمكن إنجازه بين عشية وضحاها، إذ ينبغي رفع المعوقات التي تقع عائق امام حركة الاستثمارات العربية لتسهيل انسيابها بينياً.

تتمثل سبل تسهيل الاستثمارات العربية البينية في أستراتيجية مقترحة كإطار عام لأهم الاتجاهات المرغوبة لتفادي المعوقات التي تقع عائق أمام انسيابه بينياً وكذلك التي تقع عائق أمام الاستثمار في الوطن العربي بصورة عامة.

وتراعي الاستراتيجية أن تفعيل دور الاستثمار العربي الخاص بينياً وتسهيل انسيابه له بعدين ، احدهم قطري والآخر قومي وان التنسيق بين البعدين يعد أمراً ضرورياً وحيوياً لتظافر الجهود العربية في مجال التنمية الاقتصادية.

ومن أهم أهداف الاستراتيجية المقترحة الآتي:

1 – إزالة التأثيرات السلبية لازمات ومعوقات التنمية الاقتصادية العربية والتي أعجزتها عن بلوغ كامل أهدافها.

2 – الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة في الدول العربية مع تغليب مظاهر التخصص الإنتاجي وفقاً للتخصص وتقسيم العمل ومبادئ الميزة النسبية.

3 – تحقيق التنمية الشاملة بإبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعظيم القيمة الاقتصادية لمنتجات الدولة.

أما عن وسائل تنفيذ الاستراتيجية فهذا يرتبط إلي حد بعيد بإرادة والتزام الدول العربية ومؤسساتها وأجهزتها القائمة ، ويمكن طرح هذه الوسائل على مستويين (قومي، محلي) وعلي النحو التالي:

اولاً : وسائل تنفيذ الاستراتيجية المقترحة على المستوى القومي.

ويمكن إيجاز أهم هذه الوسائل على النحو التالي:

1 – التأكيد على دور المؤسسة العربية لضمان الأستثمار في تشجيع إنسياب الاستثمارات العربية البينية والعمل على زيادة رأسمالها بما يتلاءم ودورها لإقامة قاعدة بيانات استثمارية للمستثمرين العرب مع ضرورة تبنيها لسياسة إعلامية عربية داخل وخارج الوطن العربي للترويج للاستثمار في الوطن العربي، هذا بالإضافة إلى ضرورة وضعها خارطة للاستثمار في كل دولة من الدول العربية توضح المجالات والمشروعات التي يمكن الاستثمار فيها وذلك من خلال تنسيقها مع المؤسسات العربية المحلية ذات العلاقة بشؤون الاستثمار.

2 – التأكيد على ما جاء في اعلان الرياض من التزام حكومات الدول العربية بتهيئة المناخ الاستثماري بالدول العربية وسن القوانين والتشريعات الوطنية التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات واستغلال الثروات الطبيعية والميزات النسبية التي تتميز بها الاقتصادات العربية[15].

3 – التأكيد على ضرورة الاسراع في إقامة منطقة عربية للتجارة الحرة يتم من خلالها وتدريجياً إلغاء الرسوم الجمركية هذا بالإضافة إلي التنسيق والتعاون في المجال التجاري والشئون المرتبطة به ومن أمثلتها الشؤون القانونية والتشريعية والأنظمة والإجراءات المطبقة لاسيما تحديد مفهوم مشترك للتعريفة (قواعد المنشأ) تسهيل إجراءات الحدود والعبور من خلال توحيد بيانات الشحن وتنسيق مراقبة الحدود. وفي هذا الاطار ايضاً نؤكد على ضرورة التزام حكومات الدول العربية بما جاء في اعلان الرياض السابق الذكر الذي اكد فيه قادة الدول العربية تصميمهم على استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية

[15] بيان الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، الرياض، يناير 2013.

الكبرى قبل نهاية عام 2013م، وبذل كافة الجهود للتغلب على الصعوبات التي تحول دون ذلك[16].

4 – العمل وفي إطار صندوق النقد العربي على وضع آلية عمل السوق النقدية العربية والتي من خلالها يتم تبادل رؤوس الأموال العربية والحصول على القروض وتسوية الديون بدلاً من الالتجاء إلى الأسواق الدولية عند إجراء مثل هذه العمليات، كذلك وضع آليات إصدار الدينار العربي الموحد وتداوله في هذه السوق.

5 – ضرورة العمل على إيجاد وتطوير الأسواق المالية العربية المحلية والقومية وربطها ببعضها وهذا من شأنه تسهيل إنشاء سوق إقليمية موحدة يتم التعامل فيها بأدوات مالية عربية، وإنشاء السوق المالي العربي يتطلب وجود الشركات المساهمة ذات الربحية الإنتاجية ووجود المؤسسات المالية والعربية المتخصصة في تعبئة المدخرات مع توفير الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية والربحية المناسبة والترويج لها ،ومن ناحية أخرى يتطلب تكامل الأسواق المالية العربية تناغماً ضرورياً بين التشريعات المالية العربية التي تحكم إجراءات تعبئة الأموال العربية وحركتها في سوق راس المال ، هذا بالإضافة إلى تحقيق ابعد تنسيق ممكن بين السياسات النقدية والمالية والاستثمارية بين الدول العربية وقيام المؤسسات المالية والتنموية القومية باستثمار جزء من أموالها في أدوات مالية عربية ، وذلك ليس فقط بهدف الربط بينها وبين أسواق المال القومية وإنما أيضاً لغرض التنويع في محافظها الاستثمارية ، كما لا يجب إهمال أهمية خلق أدوات استثمارية قومية توفي برغبات المقترضين والمقرضين على السواء.

6 – جمع التشريعات الاقتصادية والاستثمارية في تشريع اقتصادي عربي واحد ، تبنى على الشمول والوضوح وذلك على غرار الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال

[16] بيان الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق.

العربية بالبلاد العربية باعتبارها الرائدة في مجال الاتفاقيات الجماعية في مجال الاستثمار على المستوى الدولي.

7 – العمل وفي إطار الجامعة العربية على نبذ التدخل في الشئون الداخلية خارج نطاق الجامعة العربية وحل المشاكل السياسية والاقتصادية التي قد تحدث بين الدول العربية وتوحيد الموقف والصف لمواجهة التحديات والأخطار التي تتعرض لها الدول العربية وفي مقدمتها تمزيق الكيان العربي وتفتيت دوله ونهب ثراوته وتشويه هويته.

8 – توفير قدر مقبول من البعد القومي في إطار خطط التنمية وبحده الأدنى على الأقل التزاماً من الدول العربية بأنها تشكل امة واحدة في واقع الحال والتحديات والآمال.

9 – العمل على تحسين البنية الأساسية داخل البلاد العربية وفيما بينها خاصة الطرق ووسائل النقل بأنواعها لتسهيل حركة التجارة بينياً.

ثانياً : وسائل تنفيذ الاستراتيجية المقترحة على المستوى المحلي

ويمكن طرح أهم هذه الوسائل على النحو التالي:

1 - الاستثمار في مجالي التعليم والتدريب بقصد إيجاد جيل يلبي حاجات سوق العمل الذي تتيحه الاستثمارات، فالدول العربية ما زالت تعاني من تخلف في مجال المعرفة الفنية وعدم ملاءمتها وتعتبر هذه من العقبات الرئيسية التي تواجه التنمية الاقتصادية العربية وتحولها دون انظماها إلى مصاف البلدان المتقدمة المتمثل بزيادة اعتمادها على ذاتها في أنتاج وتبادل السلع المصنعة وقبل بلوغ هذه المرحلة، لابد من تحقيق استثمارات كبيرة في مجال المعرفة الفنية اللازمة لإنتاج الآلات والمعدات بدلاً من

استيرادها والاكتفاء بتشغيلها وتبني سياسة المعرفة الفنية كسياسة توسيع ثابتة وطويلة الأجل.[17]

2 – تحسين وتطوير البنية الأساسية من خدمات الطرق ، المواصلات ،الاتصالات ، الطاقات ، المياه،....الخ واعتبارها ضمن التزامات الدولة "فالبنية التحتية الأفضل ترتبط ارتباطا وثيقاً بنمو الإنتاجية ورفع فعالية الاستثمار وتاريخياً فإن زيادة الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية بنسبة مقدارها نقطة مئوية من الناتج القومي الإجمالي كانت تقترن بارتفاع مقداره نصف نقطة مئوية في أنتاج القطاع الخاص" [18] .

3 – تطوير المؤسسات المصرفية والمالية من اجل ضمان أداء دورها في تعبئة الموارد المالية العربية بشكل فعال وضمان حسن توجهيها واستخدامها وكذلك انتشارها عربياً.

4 – جمع التشريعات الاقتصادية والاستثمارية في تشريع اقتصادي واحد يبني علي الشمول والوضوح.

5 – تركيز الأجهزة الحكومية المعنية بشئون الاستثمار الوافد في جهاز إداري واحد يكون الهدف منه حل المشاكل والمعوقات التي تواجه الاستثمار الوافد وتسهيلها.

6 – خلق وتطوير الأسواق المالية العربية مع وضع التشريعات اللازمة لحماية المشتركين من جهة وتوجيه الأموال نحو الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية من جهة أخرى.

7 – التوسع في إنشاء المناطق الحرة بين الدول العربية والتي من شأنها جذب رؤوس الأموال العربية وتوظيفها.

---

[17] لمزيد من لمعلومات انظر: عبد الوهاب الأمين، التطورات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي منذ عام 1950، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت 1997 ص131.

[18] لستر ثارو، الصراع علي القمة، مركز الدراسات الإستراتيجية، ابوظبي 1995 ص192.

8 – أعطاء فرصة اكبر للقطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية:

إذا كان صحيحاً أن الاستثمار الخاص يحتاج إلى نوعية من الأفراد قادرين على تبين فرص الاستثمار الناجحة واستغلالها في الوقت المناسب، فإنه ومن الصحيح أيضاً أن البنية المناسبة للاستثمار والتي تسودها السياسات الاقتصادية السليمة من شأنها أن تخلق هذه النوعية من الأفراد وان تدعوهم إلى البقاء في أوطانهم كما أنها تستقطب المستثمرين الناجحين من الخارج ، فليس من المجدي القول بأن شعب دولة ما تنقصه بالطبيعة النوعية المطلوبة من أصحاب المشروعات لان السياسات والإجراءات تتحكم إلى حداً بعيد في ظهور هذه النوعية واختفائها.

9 – تحييد الأهداف الاجتماعية للدولة عن العملية الإنتاجية:

إذا اختارت الدولة الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام كأساس في اقتصادها القومي فعليها أن تصحح هياكله المالية والتنظيمية بما يسمح بأن يعمل بنجاح دون الاعتماد على الاحتكار أو على مزايا لا يحصل عليها القطاع الخاص، وسوف يستدعي ذلك حتما تحرير القطاع العام من التحكم الإداري من خارج القطاعات الإنتاجية والتوقف عن التعامل معه كان الربح والخسارة اعتبارات هامشية وكأن دوره الرئيسي هو مساعدة الحكومة في التوسع في البطالة المقنعة وفي فرض أسعار غير حقيقية لان من شأن هذه الممارسات تفشيل القطاع العام، وهو فشل لابد من أن ينعكس بحكم حجمه الكبير على أداء الاقتصاد الكلي،كما من شأنه القضاء على احتمالات التوسع في الاستثمار الخاص، ويمثل هذا في الحالتين تبديداً هائلاً لموارد البلد المحدودة ولفرص العمالة الحقيقية الجديدة أما الأهداف الاجتماعية للدولة فينبغي تحقيقها بوسائل أخرى لا يترتب عنها اختلال العملية الإنتاجية.

الخلاصة

إن إنسياب الاستثمارات العربية البينية ذو أهمية خاصة في ظل التطورات والمتغيرات المعاصرة علي الساحة الدولية ولما يقدمه من خدمات للتنمية العربية وتخفيف أعبائها علي دول العجز المالي العربية بصورة خاصة، ويعد خلق مناخ مواتي للاستثمار في مجمل أوضاعه وظروفه السياسية ،الاجتماعية ، الاقتصادية ، المؤسسية والقانونية يعد العامل الفعال لتسهيل التعاون العربي في مجال الاستثمار.

ويعد المناخ الاستثماري العربي في السعودية ومصر في الواقع المناخ الأكثر جذباً للاستثمارات العربية البينية نسبياً لما تحظي به الدولتين من موقع اقتصادي، سياسي وثقافي، في الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول العربية من المناخ الطارد للاستثمار العربي الخاص ويصدق هذا علي 14 دولة عربية.

ويرجع سيادة المناخ الطارد للاستثمارات العربية البينية في معظم الدول العربية إلي جملة الأسباب أو العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية والتشريعية السلبية التي تكثنف المناخ الاستثماري العربي وتسوده ولإزالة ومعالجة هذه المعوقات رأينا اقترح استراتيجية بمثابة توصيات لمعالجة النتائج السلبية لواقع انسياب الاستثمارات العربية بينياً ، وطرحت الاستراتيجية المقترحة علي مستويين احدهم قومي (في أطار جامعة الدول العربية) والآخر محلي (في إطار كل دولة من الدول العربية) وترتبط فاعلية الإستراتجية المقترحة واقعياً والي حداً بعيد بإرادة ومدي التزام الدول العربية ومؤسساتها وأجهزتها القائمة التي لا سبيل لها سواء إزالة المعوقات والأزمات التي تحد من فاعلية مواردها لتحقيق التنمية العربية الشاملة بإبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

1. بيان الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، الرياض، يناير 2013.
2. سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، صندوق النقد العربي وآخرون، ابوظبي 1989 ص184.
3. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، ص25.
4. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، ابوظبي، 2013 ص 324.
5. عبد المطلب عبد الحميد، مدي فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ديسمبر1998 ص21.
6. عبد الوهاب الثمار، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نشأتها – أداؤها المأمول في تطوير التنمية العربية، مطبعة كاظمة للنشر، الكويت (الطبعة الأولي) 1985 ص72.
7. المنظمة العالمية للسياحة، احصائيات السياحة. تاريخ الإطلاع (20 فبراير2013من:
http://mkt.unwto.org/sites/all/files/docpdf/unwtohighlights11enlr.pdf
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالبلاد العربية، سلسة دراسات اقتصادية، الكويت 1997.

9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، اعوام مختلفة.

10. نتائج استقصاء المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار الواردة في تقارير الاستثمار في الدول العربية لأعوام مختلفة.

11. الهيئة العامة للاستثمار، حوافز الاستثمار. تاريخ الإطلاع (20 فبراير 2013) من: www.sagia.gov.sa